من غرب القناة ، الامر الذي اثار ضده في اسرائيل موجة من النقد ، ولم توصله الى « محكمة انضباط » نظرا لما عرف عن حماية دايان له وخشية ان يتصاعد حجم الخلاف ، ويرسخ ما بدا وكأنه بداية شرخ داخل جيش الاحتلال ، كما اثار شعار شارون الذي يقول « جيش منتصر وحكومة مهزومة » موجة شديدة من السخط عليه .

في الكنيست ، كان اول المتحدثين يوم افتتاح دورتها الجديدة بعد غولدا مئير ، رئيس كتلة ليكود ، الاكبر بين كتل المعارضة ، الذي اتهم الحكومة بالتخلي والتراجع عن جميع مواقفها السابقة ، وخاصة التعهد بعدم الانسحاب دون تحقيق اتفاقية سلام ، واتهمها بانها بالغت في التراجع عندما وافقت على توقيع الاتفاقية التي تضمن بقاء قوات مصرية على طول الضفة الشرقية لقناة السويس ، وقال موجها كلامه الى وزراء العدو « تتحدثون عن تخفيض القوات ، وما تفعلونه في الواقع هو تخفيض حجم أمن اسرائيل ». واعتبر بيغن — قبل توقيع الاتفاقية — ان ما يجري هو في الواقع « ليس مسألة فصل قوات ، وانما انسحاب من جانب واحد ، والى عمق كبير للقوات الاسرائيلية ، دون اتفاق سلام ، ودون انهاء حالة الحرب ، وابقاء قوات معادية تملك سلاحا هجوميا شرقي القناة . ان هذا مدخل الى كارثة رهيبة » . (هآرتس ٧٤/١/١٧).

ومن زعماء « أرض اسرائيل الكاملة » (وهي جماعة قليلة العدد ومشهورة بتشنجاتها وعنصريتها المفرطة) اليعيزر ليفنه الذي شن هجوما عنيفا على الحكومة الاسرائيلية بسبب الاتفاقية ، وقال : « انني مع الفصل بين القوات ، وضد الانسحاب من طرف واحد . ان الاتفاقية التي تم التوصل اليها تفي بجميع مطالب الرئيس السادات : لا سلام، لا انهاء لحالة الحرب، لا اعتراف باسرائيل، لا مفاوضات مباشرة ، لا بحث في ماهية السلام . ان هذه مرحلة اولى للانسحاب . لقد تنكرت حكومة اسرائيل لجميع التزاماتها العلنية بما في ذلك مطلب عدم تمركز أي جيش مصري في سيناء . وان تنفيذ الاتفاقية يقرب الحرب بمبادرة عربية ، وتكون حربا دموية يزيد عدد ضحاياها عن عدد ضحايا جميع الحروب مجتمعة من حرب ١٩٤٨ حتى الان». (هآرتس ١٩٧٤/١/٢٠) .

على صعيد الصحف ، واكبت هذه تحركات كيسنجر بكثير من الاهتمام وافردت لوساطته حجما كبيرا من صفحاتها وعلقت بمقالات عديدة على الاتفاقية قبل توقيعها وبعده .

ومن أبرز الذين كتبوا مؤيدين الاتفاقية محررو بعض الصحف مثل هآرتس (افتتاحية يوم ١٨/١/ ٧٤ وغيرها) ودافار (افتتاحيات عديدة قبل وبعد التوقيع) ، وعدد اهود يعاري مكاسب اسرائيل الاتفاقية في مقال في دافار (٧٤/١/٢٢) على انها : « وجود جيش الدفاع الاسرائيلي على بعد نحو ١٠ كيلومترات غربي خط الممرات ، وتخفيض القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة ، والبيانات المصرية حول البدء الفوري بتنظيف القناة استعدادا لاعادة فتحها للملاحة ، وترميم مدن القناة ، وعدم تعهد اسرائيل بانسحاب اخر ، واكتفاء مصر بتصريح روتيني عن الاستعداد للاستمرار في المفاوضات لتنفيذ القرار ٢٤٢ ، وبقاء حقول النفط في سيناء داخل خطوط اسرائيل » .

وركز اريئيل غيناي على انه « مع بدء انسحاب قوات جيش الدفاع الاسرائيلي من غربي القناة ونحو الخط الذي اتفق عليه ، اصبحت مواقع اسرائيل السياسية أفضل مما كانت عليه من قبل» (يديعوت احرونوت ٧٤/١/٢٥) . وأيده في ذلك العديد من الصحافيين الاسرائيليين .

ولقد كان التيار الاقوى في الصحف الاسرائيلية في الاسبوعين الاخيرين من شهر كانون الثاني الماضي، هو تيار القابلين بتحفظ لاتفاقية الفصل بين القوات. ورد غالبية هؤلاء قبولهم الى ان حكومة اسرائيل، بتركيبتها الحالية ونوعية رئيستها ووزرائها ، لم يكن بالامكان التأمل منها اكثر من ذلك .

وكتب المعلق المعروف يوئيل ماركوس في هآرتس (٧٤/١/٢٥) يقول : « في الظروف الحالية السيئة ، ليس هناك ما هو افضل من توقيع اتفاقية الفصل بين القوات » ، وانتقد ماركوس طرح السؤال بصيغة رفض او قبول اتفاقية الفصل بين القوات ، لان البديل لتوقيع الاتفاقية هو نشوب حرب شاملة ، « ولم تكن اسرائيل مستعدة لذلك لاربعة اسباب :

● لانه ليس لها في هذا الوقت زعامة قادرة على اتخاذ قرار حرب مبادر اليها .